

[الصهيوني] لم يدع الى ذلك، الا أن كل واحد [من الصهيونيين] أدرك أن هذه العملية هي الحل الوحيد»^(٣٠).

وبادر نواب مباي الى الدفاع عن حزبهم أمام هذا الاتهام، معلّنين بلسان أحدهم، النائب م. غربوفسكي، أن حزبهم لم يدع أبداً الى طرد العرب من فلسطين، «وحتى عندما اتخذ حزب العمال البريطاني قراراً وأعلنه في حملته الانتخابية، حول وجوب نقل عرب [فلسطين] عارضه مباي. إلا أنه بحكم الحقائق ومجرى الحرب، نتجت حقيقة سياسية تاريخية، وهي أن معظم السكان العرب تركوا البلد، ليس رغبة منا أو نتيجة سياستنا، بل على العكس أن حزب عمال أرض - إسرائيل [مباي] الذي قبل بمشروع التقسيم كأساس ومخرج سياسي لقيام دولتين في [فلسطين]، رضي أيضاً بحقيقة وجود ٤٣٪ من السكان العرب في الدولة اليهودية، الأمر الذي كان سيتحقق لو قامت الدولة بسلام»^(٣١). إلا أن هذا الدفاع عن النفس من جانب نواب حزب مباي الحاكم الذي يعتمد على مواقف الحزب المعلنة فيما يتعلق بسكان فلسطين قبل حرب ١٩٤٨، لا يلغي حقيقة ممارسات القوات الصهيونية، الارهابية ضد هؤلاء السكان خلال الحرب، ولا ينفي عمليات الطرد الجماعية التي مورست ضدهم من مختلف القرى والمدن، العربية في فلسطين^(٣٢). وأن كان هذا التصرف الصهيوني يدل على شيء، فإنه يثبت وجود مواقف أخرى غير معلنة لدى الزعماء الصهيونيين، تركز على ضرورة خلق واقع ديموغرافي جديد في فلسطين تمهيداً لاقامة إسرائيل، وفق روح قرار حزب العمال البريطاني.

وعلى أي حال، فإن النقاش حول الاعتراف الضمني أو عدم الاعتراف بالمسؤولية تجاه التسبب في قضية اللاجئين لم يمنع بلورة مواقف وأفكار متشددة من القضية الفلسطينية بشكل عام، من جانب الأحزاب الإسرائيلية جميعها دون استثناء، سواء كان الحزب الحاكم أو الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي أو أحزاب المعارضة. ورغم التماثل الكبير بين مواقف هذه الأحزاب وبين الموقف الرسمي كما سبق عرضه، خصوصاً في الدعوة الى توطين اللاجئين في الدول العربية ورفض حقهم في العودة الى فلسطين، أو في رفض الحقوق السياسية للفلسطينيين كشعب مستقل واعتبارهم جزءاً من الشعوب العربية التي يجب عليهم أن يندمجوا فيها، فإن هناك بعض النواحي التي ينبغي التطرق إليها في مواقف هذه الأحزاب، بهدف اعطاء صورة أوضح حول كافة أوجه التفكير الإسرائيلي من القضية، وإدراك أبعاد خطورته.

كانت أولى المسائل التي أثارها نواب حزب مباي الحاكم بعد قيام إسرائيل، هي مسألة الخطر الديموغرافي الذي يمكن أن يلحق بإسرائيل من جراء عودة اللاجئين، جميعهم أو حتى جزء منهم. وقد ثار نقاش طويل بين هؤلاء من جهة، وبين نواب حركة حيروت من جهة أخرى، الذين دعوا الى احتلال المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، «لتوحيد انحاء أرض - إسرائيل»، وحل مشكلة اللاجئين بها. وقد عبّر عن هذا الموقف بوضوح النائب أرييه بن - اليعيزر (حيروت)، عندما أعلن أن حل مشكلة اللاجئين «بسيط وواضح: اخراج الجيوش العربية الغازية التي لا مكان لها في البلاد، واستعادة تلك الأجزاء التي ما زالت غير خاضعة للحكم الإسرائيلي، سورية مع مواطنيها